

المال فلا يبي على الامر لانه لم يكن قابضا بخلاف المشتري
لو جاء البائع به وخلاف الوديعة ايضا لو جاء بها
المودع فقال له المشتري او صاحب الوديعة القاذوك
في الماء فالقاه صح الامر ويكون ذلك على الامر ويصير
قابضا لان حقه متعين لانه ليس للبائع اعطاء غير
المبيع ولا للمودع اعطاء غير الوديعة. بخلاف
المقرض والمديون ورب السلم فان له ان يبدل
ما جاء به ويعطي غيره لانه قبل القبض باق على
ملكه ويستتر في الشرا ان يكون صحيحا لان الفاسد
لا يفيد الملك قبل القبض فيكون باقيا على ملك البائع
السادسة المقبوض بقرض فاسد يتعين للرد وفي
القرض الجائز لا يتعين بل يرد المثل وان كان قايما
وملك المستقرض القرض الفاسد بالقبض كالصحيح المقبوض
في البيع الفاسد ويجب القيمة على المستقرض واعلم ان
القرض لا يتعلق بالجائز من الشروط فالفاسد لا يبطله
ولكن يلحق الشرط فلما استقرض الدرهم المكسورة على
ان يودي صحيحا كان باطلا وكان عليه مثل ما قبض
فان قصاه اجود بلا شرط جاز وتجبر الدين على قبول
الاجود وقيل له وهو الصحيح وكل قرض جبر نفعا
وكان مشروطا في القرض حرام ويلحق الشرط ولو لم يكن
الشفع مشروطا في القرض فعلى قول الكرخي لا باس به
السابعة

السابعة استقرض عشرة دراهم من اخي وارسل عبده
لا ضدها فقال المقرض دفعته اليه واقبل العبد بها
وقال دفعته الي مولاي فانكر المولى قبض العبد العشرة
فالقول للمستقرض ولا يبي عليه ولا يرجع المقرض على
العبد لانه اقرا انه قبضها بحق وهو كونه نايبا عن
سيده في القبض **الثامنة** عشرون رجلا جاوا واستقرضوا
من رجل وامروه بالدفع لا حدتهم فدفع ليس له ان يطلب
منه الا حصته لانه قبض الباقي بطريق الوكالة عن
رفقته وتجوز استقرض العجيب وزنا وبنغي جواز
في الحمرة بلا وزن سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم
يتفطها الجيران يكون ربا فقال ما راه المسلمون
حسنا فهو عند الله حسن وما راه المسلمون قبيحا فهو
عند الله قبيح ولو ادان زيد العشرة بالثمن عشرا و
بثلاثة عشر بطريق المعاملة في زماننا بعد ان ورد
الامر السلطاني بان لا تقطى العشرة بازيد من عشرة ونصف
ونبه على ذلك فلم يمتثل ما ذا الجزية قالوا انه يعذر
وتحسن الي ان تظهر نوبته وصلاحه فيترك **الفصل**
الثاني عشر في احكام الربا اعلم ان الربا شرعا
وفضل ولو حكما خال عن عوض بغير شرعي مشروط
ذلك الفضل له حد المتعاقدين في المعايضة ثم قولهم
ولو حكما يدخل ربا النسبة وقولهم خال عن عوض